بصف ما تحته اى لون البشرة لا يحصل به ستر العورة
وهو ظاهر لو كان غليظا الا اذا نص بالعفو
و تشكل بشكله ينبغي ان لا يمنع لحصول الستر ومن صلى
بقميص ليس عليه غيره فلو قدر ان ينظر انسان
من تحته راى عورته فهذا الحال ليس بشئ معتبر
في منع جواز الصلوة لحصول الستر المأمور به وذكر
في الزيادات لو ان امرأة صلت وهي تقدر على الثوب الجديد
اى الذي ليس فيه خرق فاحش فانكشف من شعرها
شئ ومن فخذها شئ ومن ساقها شئ وكان
المنكشف بحيث لو جمع جميعه يبلغ ربع الساق
لا تجوز صلوتها فكانه بناء على ان الساق اصغرها
وهو اختيار البعض ان المعتبر في جميع المتفرق بلوغ
المجموع ربع اصغر الاعضاء المنكشفة حتى لو انكشف
من الاذن تسعها ومن الفخذ تسعها يمنع لان
المجموع ربع الاذن واكثر والمختار الجمع بالاجزاء
فلا يمنع ما لم يكن من الاذن ثمنها ومن الفخذ ثمنها
او من الاذن ثلث ربعها ومن الفخذ ثلث ربعها

اما

اما العورة من الامة فما هي عورة من الرجال اى من
تحت السرة الى تحت الركبة وبطنها وظهرها عورة
ايضا وما عدا ذلك وهو من اعلى البطن فما فوق
ومن اسفل الركبة فما تحتها فليس بعورة باجماع
الائمة لانها محل الخدمة والامة مبتلاة بالابتذال بانكشاف
ذلك منها والمدبرة ام الولد والمكاتبة بمنزلة الامة
في الحكم المذكور لبقاء الرق فيهن واما المعتقة وهي
في الصلوة مكشوفة الراس او نحوه فستر ته بعمل
قليل قبل ان اركن جازت لا لو بعمل كثير او بعد ركن
وان انكشف عضو انسان هو عورة في الصلوة نفسه
من غير لبث لا يفترض ذلك الانكشاف وان ادى معه
اى مع الانكشاف ركنا كالقيام ان كان فيه او الركوع
او غيرهما يفسد ذلك الانكشاف ولها حكم صلوة مع
الانكشاف صلوته وان لم يؤد مع الانكشاف ركنا
ولكن مكث مقدارها يؤدى فيه ركنا بسنته وذلك
مقدار ثلاث تسبيحات فلم يستر ذلك العضو فسدت
صلوته عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وكذا اذا وقع

Copyright © King Saud University